

Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

تصدع البيت الشيعي وأثره على الأزمة السورية



تقدير موقف

25 نوفمبر 2019

تصدع البيت الشيعي وأثره على الأزمة السورية



تصدع "البيت الشيعي" وأثره على الأزمة السورية

يتزامن تنامي فيه الاحتجاجات الشعبية في كل من لبنان والعراق وإيران، مع أسوأ أزمة اقتصادية تمر بها دمشق؛ حيث سجلت الليرة السورية في الأسبوع الماضي أدنى سعر لها على الإطلاق أمام العملات الأجنبية، ليصل سعر الدولار الأمريكي في السوق السوداء إلى 750 ليرة للمبيع، لأول مرة في تاريخ الليرة السورية، كما وصل سعر الذهب إلى 30,000 ألف ليرة سورية عيار 21، لأول مرة في تاريخ البلاد.

ويراقب بشار الأسد بقلق بالغ تصاعد لهيب الاحتجاجات الشعبية الإيرانية التي تضع على رأس مطالبها؛ وقف تزويد دمشق بالمحروقات الإيرانية وتمويل الميلشيات الأجنبية في سوريا، والانكفاء نحو الداخل بدلاً من إذكاء الصراعات في دول الجوار.

ويتساءل مستشارو القصر الجمهوري عن مدى قدرة ملايي إيران على التضحية بأمنهم الداخلي والاستمرار في تزويد نظام بشار المتداعي بالمحروقات، وتحمل وطأة الحراك الشعبي المناهض لهم نتيجة قرار حكومة روحاني رفع أسعار المحروقات بنسبة 200%.

ويتنامى القلق لدى بشار الأسد من ارتباط مصيره بالمعركة المصيرية التي يخوضها حلفاؤه لإنقاذ سلطتهم في بغداد وبيروت، حيث تتكبد قواته خسائر فادحة على محور "الكبانة" في الأسابيع الماضية، ويدرك قادته العسكريون أنهم لن يتمكنوا من تحقيق أي تقدم في محافظة إدلب إلا من خلال دعم الميلشيات الشيعية اللبنانية والعراقية التي لن تكون متاحة في ظل انشغال قاسم سليمان بقمع الانتفاضات الشعبية في المدن العراقية واللبنانية، الأمر الذي سيضطره لتأجيل حملته المزمعة على إدلب، خاصة وأن قادة الكرملين قد ألهوا إلى إمكانية وقف خطط التصعيد في المحافظة المنكوبة خلال الفترة المقبلة.

بداية الأزمة في العراق

بعيداً عن نظريات المؤامرة التي تتبناها المؤسسات الشيعية في كل من العراق ولبنان وإيران؛ ومحاولاتهم البحث عن الدور الخارجي في الأزمات التي يعانون منها، كان من الواضح أن ملامح تصدع "البيت الشيعي" العراقي قد بدأت بالفعل في شهر سبتمبر الماضي، حيث واجهت النخب الشيعية العراقية موجة خلافات غير مسبوقه بين قادة قوات الحشد الشعبي وبين سياسيين موالين لإيران، وبدأت حكومة عادل عبد المهدي تترنح نتيجة انهيار تحالف قائمته: "سائرون" التي تمثل التيار الصدري، و"الفتح" التي تمثل الجناح السياسي للحشد الشعبي، وتوقعت مصادر مطلعة آنذاك انهيار التحالف التكتيكي بين الصدريين و"الفتح"، وذلك بعد فشل زيارة غير معلنة قام الصدر إلى إيران طلباً للوساطة، وتهديده بدفع أنصاره للتظاهر والمطالبة بالإصلاح (كما فعل عامي 2016 و2017).

وأذكت استقالة وزير الصحة علاء العلوان، المدعوم من الصدر (12 سبتمبر 2019) تحت مبرر الفساد الإداري؛ الخلاف حول دور "الحشد الشعبي" بين السياسيين الموالين لإيران والمرشد الأعلى لإيران علي خامنئي من جهة، وأولئك التابعين للمرجع الشيعي في العراق علي السيستاني من جهة ثانية.

وفي شهر أكتوبر؛ كشفت الضربات الجوية الإسرائيلية عن خلاف محتدم بين قائد الحشد فالح الفياض ونائبه أبو مهدي المهندس، حيث اتهم المهندس واشنطن وإسرائيل بالوقوف وراء تلك الضربات، في حين اعتبر الفياض أن الاتهام لا يعكس الموقف الرسمي للحشد الشعبي.

وتتابعت مظاهر الخلاف العلني بين مختلف مكونات الحشد، الذي فقد جزءاً كبيراً من موارده جراء تدهور الاقتصاد الإيراني، وعجز الحرس الثوري عن الوفاء بالتزاماته تجاههم، وسط اتهامات لبعض قادته بالفساد والكسب غير المشروع، وانتقلت الأزمة إلى الأروقة الرسمية حيث اتهم أعضاء من البرلمان حكومة عادل عبد المهدي بعدم إحراز تقدم في الخدمات وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد، وطالب البعض بإقالة عبد المهدي، وسط تظاهرات شعبية دفعت بالحرس الثوري الإيراني لتحريك القوات الموالية له لمواجهة الجموع الغاضبة، ما أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى من المدنيين.

ووفقاً لمصادر أمنية مطلعة (1 نوفمبر 2019)؛ فإن مروحية تقل قائد فيلق القدس قاسم سليمانى هبطت في المنطقة الخضراء، ليلة السبت 25 أكتوبر، وهو اليوم التالي لاندلاع الجولة الثانية من الاحتجاجات، حيث ترأس سليمانى اجتماعاً أثار استغراب المسؤولين الأمنيين العراقيين فيه جلوسه على كرسي رئيس الوزراء، قائلاً: "نحن في إيران نعرف كيف نتعامل مع المحتجين، فقد وقعت احتجاجات عندنا من قبل وسيطرنا عليها".

في هذه الأثناء؛ بادر المتشددون في إيران إلى التحريض على الولايات المتحدة وحلفائها بغية حرف مسار حراك الشارع الشيعي، حيث دعا محرر صحيفة "كيهان" المتشدد حسين شريعتمداري "الحشد الشعبي" للاستيلاء على السفارات الأمريكية والسعودية متهماً إياهما بتوجيه الاحتجاجات في العراق.

لكن إجراءات سليمانى الدموية، وتحريض المتشددين، لم يلقيا آذاناً صاغية في الشارع العراقي الذي ازداد تمرداً، ما دفع بمقتدى الصدر لمطالبة عبد المهدي للتنحي لئلا: "يواجه العراق مصيراً مشابهاً للعراق واليمن"، في حين قرر خصمه؛ هادي العمري، أن يرمي بثقله خلف عبد المهدي بناء على توجيهات صارمة من إيران، فيما بدا موقف قاسم سليمانى ضعيفاً للغاية نتيجة تنامي موجة الاحتجاجات الشعبية في بغداد ومدن الجنوب الشيعية وزيادة الخسائر والإصابات.

في هذه الأثناء؛ كان أقطاب "البيت الشيعي" يحاولون رأب الصدع من خلال لقاءات جمعت قادة تحالف "سائرون" الصدري، و"الحكمة" التي يتزعمها عمار الحكيم، وقاسم سليمانى الذي التقى بمحمد رضا السيستاني، نجل المرجع الشيعي علي السيستاني، إلا أن تحالف "النصر" الذي يقوده حيدر العبادي بقي خارج تلك الدائرة مصراً على رحيل عبد المهدي.

وفي ظل الاحتباس الدبلوماسي، أمعنت السلطات في ممارسة القمع ضد المتظاهرين، وإطلاق الرصاص الحي، وقطع خدمة الإنترنت عن المدن الثائرة، وفض المخيمات التي أقامها المحتجون في ساحات: بغداد، والبصرة، وكربلاء، وأم قصر، ما أدى إلى 283 مديناً، وإصابة نحو 13 ألف آخرين.

ووفقاً لمصدر أمني (15 نوفمبر 2019)؛ فإن مقتدى الصدر يعمل على تقوية موقفه من خلال ركوب الموجة الشعبية حيث دعا (13 نوفمبر) إلى الإضراب، وطلب من الأئمة دعم الإضراب في خطب الجمعة والنزول للشارع والانضمام للاحتجاجات التي قال إنها: "نجحت في إذلال المفسدين وإخافتهم"، وطالب السياسيين والمشرعين بإجراء إصلاحات جذرية تتضمن تعديل العملية الانتخابية وبعض نصوص الدستور. وأكد المصدر أن مناورة الصدر الأخيرة تأتي كمحاولة أخيرة لتأجيل إجراءات تنوي إيران اتخاذها، ملوحاً بإمكانية نشر ميلشياته الضخمة في الشوارع بهدف: "حماية المدنيين" من تعدي الميلشيات التي تأتمر بإيران، الأمر الذي أثار المخاوف من أن تنزلق البلاد نحو حرب شيعية-شيعية.

الترددات في لبنان

في لبنان؛ دشّن وزير الخارجية المستقيل، جبران باسيل، الأزمة بإعلان (13 أكتوبر) نيته زيارة بشار الأسد في دمشق، وذلك في أعقاب لقاء جمعه مع حليفه حسن نصر الله، واستمر لست ساعات متواصلة، خرج بعدها إلى الجامعة العربية، مطالباً بإعادة النظام إلى مقعد سوريا، كما رفض في الوقت ذاته إدانة اعتداء إيران على حقول "أرامكو" السعودية.

وبذل باسيل جهوداً مضنية لاستقطاب تيار "المردة" بقيادة فرنجية إلى تحالفه مع "حزب الله" في انحراف حاد في السياسة اللبنانية تمثل بالدعوة إلى تشكيل وزاري جديد يقصي تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري، و"الحزب التقدمي الاشتراكي" بقيادة وليد جنبلاط، و"الكتائب" بقيادة سمير جعجع، وذلك من خلال تحميلهم مسؤولية إقرار الضرائب، وتشكيل حكومة بديلة يهيمن عليها باسيل بدعم من رئيس الجمهورية و"حزب الله".

وفي المقابل؛ ركب خصوم باسيل موجة الاحتجاجات الشعبية، محركين جماهيرهم للتظاهر على خلفية تنامي الأزمة الاقتصادية واستشراء الفساد، لكن الوتيرة المتصاعدة للحراك الشعبي جعلت الأمور تغلت من يد الجميع.

وكان الخاسر الأكبر هو حسن نصر الله، الذي كان قبل عدة أيام يفاخر بإنقاذ النظام السوري من السقوط، وبدور قواته في أعمال القمع ببغداد ومدن الجنوب العراقي، وبدعم الحوثيين في صنعاء، معتبراً أن قواته هي الضامن الوحيد للأمن في لبنان، ومنعها من الانحدار إلى حرب أهلية، إلا أن حزبه وقف عاجزاً أمام الحشود الغاضبة، وظهر الموالون له بصورة قبيحة على المستوى المحلي والدولي، وهم يقومون بأعمال القمع والتعدي على المتظاهرين السلميين.

وتكمن مشكلة سياسيي لبنان في انقلاب الشعب على نظام المحاصصة الذي يُعتبر "حزب الله" الكاسب الأكبر منه، إذ إنه يُمكنه من تعطيل أعمال الحكومة دون الحاجة للقيام بأية مساهمة إيجابية، وذلك في ظل تغول حزبه وتسلطه على قوى الأمن.

ويعلم نصر الله أنه في حال إرساله قوات لقمع الاحتجاجات فسوف يخامر بإثارة انتفاضة مدنية أوسع نطاقاً من تلك التي تشهدها البلاد حالياً، خاصة وأن حزبه يشارك بمناصب وزارية في الحكومة، إضافة إلى تمثيله في البرلمان، وبالتالي فإن لديه الكثير ليخسره في حال سقوط حلفائه؛ الرئيس عون، وصهره جبران باسيل.

ووفقاً لمصادر أمنية مطلعة فإن قاسم سليمان، الذي يعاني من انهيار كامل في شبكته الإقليمية، قد هرع إلى بيروت في 22 أكتوبر، تنفيذاً لقرار اتخذه مجلس الأمن القومي الإيراني بإنقاذ حكومة لبنان بأي ثمن، حيث اتفق مع نصر الله على إرسال قوات من "الحرس الثوري الإيراني" وعناصر من قوات "العاصفة" (التي تم تشكيلها على عجل من ميلشيات شيعية عراقية موالية)، كما تم إرسال فرقة من "عصائب الحق" بقيادة الخزعلي، عبر سوريا وهم يرتدون زي "حزب الله"، ويقومون في الوقت الحالي بالتحضيرات اللازمة لشن عملية واسعة تهدف إلى مؤازرة "حزب الله" في لبنان.

كان بإمكان نصر الله أن يلعب دور الصدر في لبنان من خلال إظهار انحيازه إلى التيار الشعبي، ومطالبة غرمائه السياسيين بإجراء إصلاحات واسعة النطاق، خاصة وأن المشاركة الشيعية في الاحتجاجات ببيروت قد بلغت نسبة عالية تجاوزت في بعض الأحيان نصف المشاركين؛ إلا أن الهلع دفعه لرهن مصيره السياسي ببقاء "العهد"، وهو خطأ سيدفع ثمنه باهظاً دون شك، حيث أثر الظهور كشخص قمعي يدفع عصاباته لارتكاب انتهاكات ضد المدنيين، ويلوح بتفجير حرب أهلية في حال استمروا بالتظاهر، ويبدو هذا الارتباك ناتجاً عن توسع دور حزبه بصورة أكبر من قدرته على احتوائه، إذ تستخدم إيران عناصر الحزب في قمع التظاهرات بالعراق، وفي ممارسة أدوار عسكرية في سوريا واليمن، بحيث لم يتبق في لبنان سوى عدد ضئيل لا يستطيع السيطرة على الشارع اللبناني إذا انفجر، ولا تستطيع ترسانته الصاروخية أن تقوم بأي دور في وقف تلك الاحتجاجات، خاصة وأن "حزب الله" قد اضطر في الآونة الأخيرة لدفع مستحقات مؤسساته وعناصره بالدولار الأمريكي، وليس بالليرة اللبنانية التي تواصل انهيارها، وذلك بعد عجزه عن دفع رواتب قواته عدة أشهر نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها إيران.

المدن الإيرانية تشتعل

تتحرك الولايات المتحدة بصورة ممنهجة لتأزيم الموقف، حيث قامت إدارة الرئيس دونالد ترامب في مطلع نوفمبر بتعليق المساعدات الأمنية المخصصة للبنان إلى أجل غير مسمى، وذلك بالتزامن مع انهيار الليرة السورية وتدهور الاقتصاد العراقي، الأمر الذي يقوض الشبكة التي شيدها إيران في المشرق العربي برمته.

وفي الفترة التي ينخرط فيها قاسم سليمانى بجولات مكوكية بين طهران وبغداد وبيروت لاحتواء الأزمات الطاحنة؛ يشتكي عناصر الميليشيات الإيرانية في سوريا من توقف رواتبهم، ويضطرون للمزيد من الممارسات القمعية ضد التجار والسكان المحليين في عدة محافظات سورية أبرزها حلب ودير الزور، ويشتبكون بصورة يومية مع الميليشيات المدعومة من قبل روسيا، فيما تُمعن تل أبيب في توجيه ضربات موضعية ضد مواقع "الحرس الثوري" الإيراني في العراق وسوريا ولبنان.

أما في الداخل، فيبدو أن سياسية "الضغط القصوى" التي مارستها الإدارة الأمريكية ضد إيران قد آتت ثمارها، حيث أقر الرئيس حسن روحاني (12 نوفمبر) بتدهور وضع الاقتصاد الإيراني بعد مرور عام من العقوبات النفطية الأميركية قائلاً: "إن البلاد ليست في وضع طبيعي ولدينا ظروف صعبة ومعقدة"، مؤكداً صعوبة إدارة شؤون البلاد في ظل العقوبات، ومقترحاً زيادة الضرائب على المواطنين لتعويض العجز، حيث انخفضت صادرات نפט إيران نتيجة العقوبات إلى أقل من 150 ألف برميل شهرياً، مقابل أكثر من مليوني برميل يومياً قبل انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني في مايو 2018، وإعادة العقوبات الشاملة على إيران.

وقال روحاني: "إن البلاد تعتمد على ريع النفط، وفي ظل الحظر هناك عجز في الموازنة"، موضحاً أن النفط كان يجلب نحو 450 ألف مليار تومان للموازنة، إلا إنه لن يتحقق في العام المقبل سوى 150 ألف مليار تومان فقط، بنقص يبلغ 300 ألف مليار تومان.

وجاء خطاب روحاني على خلفية لجوء قوى الأمن لقمع المتظاهرين، ما أدى إلى مقتل نحو 200 مدني خلال الاحتجاجات التي فجرتها زيادة حادة في أسعار الوقود، واعتقال نحو ألف مواطن، ولجوء السلطات الإيرانية إلى قطع خدمة الإنترنت على عدد من المدن بينها طهران، دون أن يؤثر ذلك على وتيرة الاحتجاجات التي انتشرت في نحو 100 مدينة وبلدة، وقيام المتظاهرين بإحراق نحو 100 بنك، و57 متجرًا.

وفي 19 نوفمبر؛ انتصر مرشد الثورة علي خامنئي (الذي طالما تبجح بنصرة الشعوب المستضعفة) لأعمال القمع، مؤكداً صمود بلاده أمام "العدو" في مختلف الساحات.

وقال خامنئي: "ليعلم الأصدقاء وكذلك الأعداء أننا دحرنا العدو في ساحات الحرب العسكرية والسياسية والأمنية، ومنها الممارسات التي حصلت خلال الأيام الأخيرة التي كانت ممارسات أمنية وليست شعبية".

وأضاف: "لقد فرضنا التقهقر على العدو في مختلف الساحات، وسنجعل العدو يتقهقر في ساحة الحرب الاقتصادية بالتأكيد"، مؤكداً دعمه لقرار الحكومة برفع أسعار الوقود، ومطالباً الإيرانيين بـ: "عدم الانجرار وراء الأشرار الذين يعملون على سلب الأمن والاستقرار".

وبالتزامن مع الأزمة اللبنانية عقب استقالة الحريري، وترنح حكومة عادل عبدالمهدي في العراق؛ يدور الحديث عن إمكانية لجوء المتشددين إلى استغلال الأزمة في إيران للتخلص من الرئيس حسن روحاني الذي كان قد دعا قبل أيام إلى إجراء استفتاء شعبي على القضايا المصيرية، خاصة وأن المتظاهرين قد لجأوا إلى حرق صور علي خامنئي، وذلك في دلالة على تدهور شعبيته، الأمر الذي قد يدفع بمرشد الثورة لتحميل حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف مسؤولية التدهور الاقتصادي، حيث تتزايد الحاجة إلى "كبش فداء" يتم التضحية به لتهدئة الشارع المحتقن.

تأثير انتكاسات "الحلفاء" على النظام السوري

تتزامن الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق وإيران مع أزمة اقتصادية خانقة يعاني منها النظام، حيث تسهم أزمة انخفاض قيمة الليرة في تواصل ارتفاع كافة أسعار المواد الغذائية والتموينية والخضار، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفقر في البلاد إلى 83%، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فيما تندلع في دمشق حرب إشاعات وتسريبات بين بارونات "اقتصاد الحرب"، وذلك في أعقاب خطاب رئيس الوزراء "الناري" في مجلس الشعب، والملاسنات التي دارت في اجتماع حاكم المصرف المركزي مع التجار الموالين للنظام لإنقاذ الليرة السورية، وما أعقب هاتين الحادثتين من تحقيقات وأحكام قضائية بالحجر على أموال ومنع سفر بعض المتنفذين.

ويمكن تلخيص أهم التأثيرات المتوقعة للاحتجاجات الشعبية في إيران والعراق ولبنان على الأزمة السورية فيما يلي:

1- تراجع الدور الإيراني في سوريا نتيجة فشل "الحرس الثوري" الإيراني في تجنيد المزيد من المقاتلين الشيعة، وذلك بسبب حاجتها إلى المزيد من العناصر الأمنية لقمع التظاهرات في المدن العراقية واللبنانية، فيما يبدو مشهد الصراع في سوريا أكثر دموية من أي وقت مضى على الأرض، حيث تندلع صراعات مفتوحة بين الميلشيات الموالية للنظام في مواقع مختلفة من البلاد، وخاصة في اللاذقية حيث تشتبك قوى الأمن مع عصابات تتبع لآل الأسد، وكذلك الحال في حلب، وفي دير الزور، حيث شهد شهر نوفمبر الجاري صراعاً بين عناصر محسوبة على "الحرس الثوري" الإيراني والأمن العسكري في مدينة الميادين شرق دير الزور، وتطور الخلاف إلى اشتباكات بالأسلحة. كما ترتفع وتيرة الفوضى في محافظة السويداء التي تشهد تنامياً في عمليات الخطف والاعتقال، وكذلك في مدينة حلب التي شهدت سلسلة مواجهات مفتوحة بين ميلشيات تابعة لروسيا وأخرى محسوبة على إيران، حيث استخدمت القنابل اليدوية في مشاجرات وقعت بين عناصر من الطرفين وسط المدينة التي تشهد انفلاتاً أمنياً، وسط تجاهل النظام مناشدات الأهالي لإنقاذهم من: "عصابات الشبيحة التي استباحت حلب وأهلها وحرمتها".

2- تأجيج ردود الأفعال الشعبية في البلديات والمدن التابعة للنظام، وخاصة في محافظتي اللاذقية وطرطوس، حيث يتنامى السخط الشعبي بصورة غير مسبقة جراء الانفلات الأمني والتدهور الاقتصادي، وزيادة أعداد القتلى في حملة النظام ضد إدلب. كما تتفشى مظاهر الفلتان الأمني بصورة أكبر في محافظة درعا، حيث تتصاعد وتيرة الاغتيالات والتصفيات، والعمليات التي يقوم بها مجهولون ضد عناصر النظام في مختلف بلدات المحافظة، فضلاً عن حملات الاعتقالات التي تشهدها المحافظة بشكل شبه يومي بناء على تقارير أمنية يرسلها عملاء النظام. وفي حوادث تشير إلى تحولات كبيرة في المشهد الشعبي؛ خرج المئات من الأهالي درعا في مظاهرات (12 نوفمبر) نددت بالنظام وطالبت بإسقاط الأسد، وإخراج المعتقلين، وخروج الميلشيات الإيرانية من المحافظة، وجاب المتظاهرون شوارع قرى "اليادودة"، و"تل شهاب"، و"المزيريب"، و"العجمي" بالدراجات النارية، ورددوا هتافات مناصرة لإدلب التي تتعرض لحملة عسكرية من قبل النظام، وذلك بالتزامن مع قيام مجموعة تطلق على نفسها اسم "سرايا المقاومة في حمص" بمهاجمة مبنى الشرطة العسكرية وفرع أمن الدولة في مدينة الرستن، في حادثة هي الأولى من نوعها منذ سنوات. وكذلك الحال بالنسبة للغوطة الشرقية حيث انفجرت عبوة ناسفة بحاجز تابع للنظام (9 نوفمبر)، موقعة قتلى وجرحى، في حادثة تعتبر الأولى منذ سيطرة نظام الأسد على المنطقة مطلع عام 2018، ويبدو أن البلاد مقبلة على موجة جديدة من الحراك الشعبي الذي سيغير معادلة الصراع بصورة كبيرة.

3- تعزيز النفوذ الروسي مقابل التراجع الإيراني على مختلف الجبهات، حيث تجد موسكو الفرصة سانحة لتوسيع مناطق نفوذها، بعد استحوادها على مشاريع وقواعد بحرية ومطارات وموانئ، حيث يرغب بوتين في توظيف تراجع الدور الإيراني للتفرد في الملف السوري. ويمكن ملاحظة تلك النزعة في ترجيح كفة الميلشيات الموالية لروسيا، والتي بدأت بالفعل في ترحيل عناصر موالية لإيران منها قوات "الحارث (303)"، وميلشيا "نسر الزوبعة"، فضلاً عن طرد ميلشيات موالية لإيران من مواقعها واعتقال قادتها في محافظتي حلب ودير الزور.

4- زيادة وتيرة المواجهات الإسرائيلية-الإيرانية في سوريا، حيث يُعدّ "الحرس الثوري" الإيراني العدة لتصعيد الموقف مع تل أبيب بهدف لفت الأنظار عن الأزمات التي يتعرّض لها في المنطقة، ففي 20 نوفمبر شن سلاح الجو الإسرائيلي غارات على عشرات الأهداف الإيرانية والسورية داخل سوريا في ما وصفه بهجوم انتقامي، رداً على الصواريخ التي أطلقتها قوة إيرانية من الأراضي السورية على إسرائيل في 19 نوفمبر، مؤكداً استهداف مواقع لفيلق القدس الإيراني وتدمير صواريخ ومقار ومخازن أسلحة وقواعد عسكرية، وضرب "أهداف تكتيكية" في الجولان وست بطاريات تابعة لمنظومة الدفاعات الجوية التابعة للنظام. وفي مقابل أعمال التصعيد الإيرانية؛ أكد تقرير نشره "ديبكا" الاستخباراتي (22 نوفمبر 2019) أن رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي يخطط لمضاعفة الضربات ضد "فيلق القدس" الإيراني، انطلاقاً من تدمير قاعدة "الإمام علي" على الحدود السورية-العراقية بالقرب من البوكمال، والتي تتسع لنحو 3000 مقاتل، وتضم مخازن للصواريخ بالستية والطائرات الآلية ومختلف الأعيرة من الذخيرة. وكان سلاح الجو الإسرائيلي قد رصد وصول فرق من القوات الخاصة الإيرانية إلى القاعدة على متن مروحيات جلبت معها شحنات جديدة من الأسلحة النوعية، ما دفعه لشن ضربة قوية ضد المقر (19 نوفمبر)، وقتل عدد كبير من عناصر الميليشيات الإيرانية فيه، وبعد تنفيذ تلك العملية-التي أحيطت بالكتمان- استدعت القوات الإسرائيلية فرقاً من الاحتياط ووضعتهم في مناطق متقدمة بالجولان، ونصبت منظومات دفاع صاروخية تحسباً لأية ردود أفعال ممكنة.

5- استمرار التدهور الاقتصادي للنظام في ظل انهيار قيمة الليرة، وتنامي أزمة المحروقات، واندلاع الصراع الداخلي بين إمبراطوريات آل مخلوف وبشار وماهر الأسد المالية، حيث يُتوقع أن تتصاعد وتيرة الحملة التي يشنها بشار الأسد ضد كبار التجار المحسوبين على منافسيه، والحجر على أموالهم، ومنعهم من السفر، فيما يحاول آل مخلوف وماهر تهريب المزيد من ثرواتهم نحو الخارج.

6- عودة الزخم الشعبي للثورة السورية، حيث شهدت شوارع بيروت والعراق وإيران رفع أعلام الثورة السورية، كما رُفعت أعلام العراق ولبنان في مظاهرات شعبية بإدلب وغيرها من المدن، وطالبت الاحتجاجات الشعبية الإيرانية حكومة طهران برفع الدعم عن النظام، ومن شأن تلك التفاعلات أن تذكي ردود أفعال شعبية بدأت تظهر ملامحها في العمق السوري.

ومن المؤسف القول أن الثورة لا تزال تفتقد إلى الجهة التي تستفيد من تلك التطورات، وتعمل على تشكيل إستراتيجية لتوظيفها فيما يحقق المطالب الشعبية؛ فبينما تُثخن الفصائل بعناصر النظام في مختلف جبهات إدلب وأرياف اللاذقية وحماة؛ ينشغل أقطاب المعارضة السياسية في صراعات المحاصصة التي أذكتها توليفة "الرياضة 2"، وينخرط قادتها في دبلوماسية "سرية" للاستحواذ على تأمين أدوارهم في مرحلة ما بعد "صياغة" الدستور الجديد، ويعمل بعضهم على إقناع الدول "الضامنة" (بما فيها روسيا) للموافقة على توليهم مناصب في مواقع قيادية في الفترة المقبلة.

وعلى الرغم من الفرص التي توفرها أزمة تصدع "البيت الشيعي" في المشرق العربي لاستعادة الأمن وتخفيف الاحتقان الطائفي وتحقيق السلم الأهلي؛ لا تزال المؤسسات التي تدعي تمثيل المعارضة غير قادرة على الارتقاء إلى مستوى التفاعل مع الأحداث، حيث يقتصر دورها في الغالب على ترقيع المبادرات الدولية والاستجابة لها، دون أن تتمكن من تشكيل رؤى ناضجة أو إستراتيجية شاملة للتعامل مع تحولات المشهد، الأمر الذي يزيد من عزلتها ويوسع الفجوة بينها وبين الشارع السوري المتذمر.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

تقدير موقف

ورقة شهرية تتابع أهم تطورات الشأن السوري وتقدم التحليلات والتوصيات وآليات التعامل مع التحديات الطارئة.

25 نوفمبر 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com